ان ابا بكر بن يعقوب عالم اهل الرّي وجارقطهم لمّا ورد على الهادي
الى الحق اليمن وجاراه في العلم قال قد ضلّ فكري في هذا الرجل
يعني الهادي علمه فاني كنت لا اعرف لاجد مثل حفظي لاصول اصحابنا
وانا الآن الى جنبه جذع بيننا اجارنيه في الفقه واحكي عن اصحابنا
قولا اذ يقول يا ابا بكر ليس هذا قولكم فاذا ادّعى يخرج لي المسئله
من كتبنا على ما احكي وادّعي فقد ضرت اذا ادّعى شيئا عنّا او عن
غيرنا لا اطلب معه اثرًا وحضر مجلسه فقيه عالم يقال له
ابو الحسن الهمذاني وكان رجلًا فقيهًا على مذهب الشافعي تاجرًا
يجمع بين الفقه والتجارة وله قضض مع الهادي علم فيها بفضل الطول
الى ان قال وعرف اني من اهل العلم فاستربي واكرمني الى ان قال
قيل لي ان غدًا يوم المظالم وانه يقعد فيه للنظر بين الناس فحضرته
غداة هذا اليوم فشاهدت هيبة عظيمة ورايت الامراء والقوّاد
والرجاله وقوفًا بين يديه على مراتبهم وهو ينظر في القصص
ويسمع الظلامات ويفصل الامور فكاني شاهدت رجلًا غير من
كنت شاهدته وبهرني هيبته فادّعى رجل على رجل حقًا فانكره
المدّعى عليه وساله البيّنه فاتى بها وحلف الشهود فحجبت من الظهور
ذلك فلمّا تفرّق الناس دنوت منه فقلت ايّها الامام رايتك
حلفت الشهود فقال هذا ادابي انا ارى تحليف الشهود اجتياطًا
عند بعض تهمه وما تنكر من هذا وهذا اقول طاووس من التابعين
وقد قال الله تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا احق من شهادتهما
قال الفقيه فاستفدت في تلك المجالة مذهبه وقول من قال
به من التابعين والدلالة عليه الى اخر قصته وهي طويله وفيها فوايد

فصل ولا تجوز تفرقة الشهود عند الشهادة ينص عليه الهادي
عليه السلام وكان علي عليه السلام يفعله عند الريبه والتهمه

فصل واما بيان ما تفتقر الى الشهاده من العقود فهو النكاح كما قدّمنا
بيانه واما سائر العقود فتفتقر من جوازها الى الاشهاد دليله **خبر**
وما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى جملًا من جابر ولم
يشهد فلو كان العقد مفتقرًا الى الاشهاد لاشهد **خبر** وروي
انه صلى الله عليه وآله وسلم اشترى فرسًا من اعرابي ومضى والفرس
مع الاعرابي فانكر الاعرابي البيع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قد اشتريته فقال الاعرابي من يشهد فقال صلى الله عليه وآله وسلم

من يشهد

من يشهد فشهد له خزيمة بن ثابت الانصاري فقال كيف شهدت
فقال اصغيت لك في اخبارك الاخره ولا اصغيت لك في اخبار الدنيا
وجه الدليل من موضعين احدهما لو كان اشهد لكان احضر
من يشهد ولم يحتج الى ان يقول من يشهد لي والثاني في انه قال
لخزيمة كيف شهدت واجاب بما اجاب فدلّ ذلك على انه لم يشهد
ودلّ الخبران على صحة البيع من دون الاشهاد **خبر** وروي ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلثة لا يستجاب لهم رجل باع شيئا
ولم يشهد عليه ورجل معه امراة سيّئة ولا يطلقها ورجل دفع الى
سفيه ماله **دل** ذلك على حكمين احدهما اثبات البيع من دون
شهادة لانه قال باع شيئا فاثبت البيع والثاني ان تضييع المال لا يجوز
ومن جملة تضييعه ان يبايعه بمن لا يثق به بالوفا او يدفع ماله الى
سفيه فيضيّعه

باب بيان من تجوز شهادته ومن لا تجوز

قال الله تعالى وكذلك جعلناكم امّة وسطًا لتكونوا
شهداء على الناس والوسط العدل والخيار قال
هم وسط يرتضى الانام بحكمهم ٭ اذا نزلت احدى الليالي بمعظم

خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا تقبل شهادة ملّة
على ملّة الا ملّة الاسلام فانها تجوز على الملل كلها **دل** ذلك
على جواز شهادة العبد **ودل** على ان الكفر ملل وان شهادة تهم جميعًا
لا تقبل على ملّة الاسلام وان شهادة اهل ملّة الاسلام تقبل على اهل
الملل **وقوله** تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وقوله عزّ قائلًا
ممن ترضون من الشهداء افاد **دل** على جواز الحكم بشهادة العبد اذا كان
عدلًا لغير مولاه وهو الذي نفاه الهادي علم في كتاب الفنون مطلقًا
من غير ذكر المولى قال تم بالله يعني لغير مولاه وهو الذي نفاه القاسم
علم وهو مروي عن علي عليه السلام ومروي ذلك عن انس وشريح وبه قال
الناصر للحق علم ورواية اخرى عن القاسم علم انه لا تقبل وقد روي ذلك عن
ابن عباس **فان قيل** ان قوله تعالى ذوي عدل منكم اشارة الى
الاحرار ولولا ذلك لكان لا فايدة لقوله منكم بل كان واعدل
ومن التبغيض قلنا ليس العبد بعض الاحرار قيل له هو خطاب للمسلمين
والعبيد الصالحون من جملة المسلمين ومن تقبل شهادته من المسلمين

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)